253.5 مليون درهم صافي أرباح شركة سوق دبي المالي خلال العام 2016

سعادة عيسى كاظم يلقي الضوء على التطورات الرئيسية التي شهدها السوق خلال العام الماضي:

- **المؤشر العام لسوق دبي المالي تصدر المؤشرات الخليجية خلال 2016، وحقق أحد أعلى معدلات النمو بين الأسواق الرئيسية العالمية بنسبة 12%**
- **حضور قوي للاستثمار الأجنبي بما نسبته 45% من إجمالي قيمة التداول**
- **2.2 مليار درهم صافي الاستثمار المؤسسي المتدفق إلى السوق خلال 2016**
- **تصاعد وتيرة جهود تطوير بنية السوق بإطلاق خدمة "الصفقات الكبيرة المباشرة" وإدراج صندوق المؤشرات، والتوسع في تداول حقوق الاكتتاب**
- **تعزيز خدمات السوق المبتكرة في إطار استراتيجية "البورصة الذكية"، والتوسع في خدمة توزيع الأرباح، وإصدار مسودة معيار التحوط**

دبي، 6 فبراير 2017: أعلنت شركة سوق دبي المالي (ش م ع) اليوم عن نتائجها المالية السنوية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر من العام 2016، حيث حققت الشركة أرباحاً صافية قدرها 253.5 مليون درهم مقابل 261 مليون درهم في العام 2015، بانخفاض نسبته 3%. وبلغ إجمالي الإيرادات 439.3 مليون درهم خلال العام 2016، مقابل 451 مليون درهم في العام 2015. وتوزعت الإيرادات بواقع 360.5 مليون درهم من العمليات التشغيلية و78.8مليون درهم من الاستثمارات وغيرها.

وفيما يخص الربع الأخير من العام 2016، فقد سجلت إيرادات الشركة ارتفاعاً نسبته 89% إلى 131.2مليون درهم مقابل 69.3 مليون درهم في الفترة المماثلة مع العام 2015، وارتفع صافي الأرباح بنسبة 406% إلى 78.5 مليون درهم مقابل 15.5 مليون درهم في الربع الأخير من 2015.

وقد ناقش مجلس إدارة الشركة خلال اجتماعه اليوم الإثنين الموافق 6 فبراير 2017 البيانات المالية عن العام 2016 واعتمدها تمهيداً لعرضها على الجمعية العمومية العادية السنوية المقرر عقدها بتاريخ 13 مارس 2017، بعد التنسيق مع هيئة الأوراق المالية والسلع.

حضور قوي للاستثمار الأجنبي والمؤسسي

وقال سعادة عيسى كاظم، رئيس مجلس إدارة الشركة:" بالرغم من تأثر قيمة التداول في السوق خلال العام 2016 جراء بعض التطورات العالمية غير المواتية وخاصة أسعار النفط وتقلبات الأسواق العالمية، مما أدى إلى تراجعها بنسبة تقارب 12% إلى 133 مليار درهم، فقد نجح السوق إلى حد بعيد في احتواء تداعيات تلك التطورات، حيث تصدر المؤشر العام للسوق المؤشرات الخليجية خلال العام 2016 محققاً أحد أعلى معدلات النمو بين الأسواق الرئيسية العالمية بنسبة 12%. وعلاوة على ذلك، فقد سجل الاستثمار الأجنبي والمؤسسي حضوراً فعالاً بفضل جاذبية السوق الكبيرة لمختلف شرائح المستثمرين وتطور بنيتيه التنظيمية والأساسية وتنوع الفرص الاستثمارية التي يوفرها كانعكاس مباشر لقوة وتنوع الاقتصاد الوطني. وقد مثلت الاستثمار ات الأجنبية ما نسبته 45% من إجمالي قيمة التداول، وبلغ صافي الاستثمار الأجنبي المتدفق إلى السوق خلال العام 2016 نحو 360.5 مليون درهم. وفي السياق ذاته سجل الاستثمار المؤسسي حضوراً ملفتاً بما يقارب 30% من إجمالي قيمة التداول، وبلغ صافي الاستثمار المؤسسي المتدفق إلى السوق نحو 2.2 مليار درهم."

وتجدر الإشارة إلى أن السوق نظم خلال العام 2016 مؤتمرين للمستثمرين العالميين في كل من لندن ونيويورك، وذلك في إطار جهوده المتواصلة لتعزيز الروابط بين الشركات المدرجة والمستثمرين العالميين، وقد حقق المؤتمران نجاحاً كبيراً وأعربت مؤسسات استثمارية عالمية عدة عن تطلعها لتعزيز تواجدها في سوق المال بدبي وسط ثقة متزايدة إزاء الآفاق المستقبلية للاقتصاد الوطني وقدرته على المحافظة على معدلات نمو مرتفعة علاوة على المرونة العالية التي يتمتع بها في مواجهة المتغيرات العالمية بفضل التنوع الشديد في هيكل الاقتصاد وامتلاكه للعديد من القطاعات الحيوية سريعة النمو.

خدمات ومنتجات جديدة

وفيما يتعلق بالبنية الأساسية للسوق قال سعادة عيسى كاظم:" واصل السوق جهوده التطويرية الرامية إلى تعزيز بنيته الأساسية والتنظيمية وفق أفضل الممارسات العالمية، وقد تم في هذا السياق إطلاق خدمة "الصفقات الكبيرة المباشرة" بما يتيح إنجاز صفقات على أسهم الشركات المدرجة ضمن بيئة تداول عادلة وشفافة مع عدم التقيد بنطاق الحدود السعرية المعمول به في السوق. وقد شهد السوق تنفيذ ثلاث صفقات كبيرة مباشرة خلال العام 2016 بقيمة إجمالية قدرها 535 مليون درهم. وفي إطار استراتيجية الابتكار والتنويع في السوق، بما يلبي تطلعات المتعاملين ويوفر تنوعاً في الفرص والأدوات الاستثمارية، شهد السوق أواخر يونيو الماضي إدراج وحدات صندوق المؤشرات المتداولة لشركة أفكار كابيتال، وذلك للمرة الأولى. واكتسبت جهود السوق لتوفير أدوات مالية جديدة للمستثمرين دفعة قوية حيث شهد السوق تنفيذ تداولات بقيمة

530 مليون درهم على حقوق الاكتتاب بأسهم زيادة رأسمال خمس شركات مدرجة، الأمر الذي يعكس التفاعل الكبير من قبل المستثمرين مع تلك الأداة المالية الجديدة."

البورصة الذكية تثمر خدمات مبتكرة لكافة المتعاملين

وأضاف سعادة عيسى كاظم:" في إطار استراتيجية "البورصة الذكية" التي يطبقها سوق دبي المالي، استلهاماً لرؤية وتوجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، رعاه الله، وبما يتماشى مع المكانة الرائدة للسوق وتطلعات المتعاملين، حافظ السوق على الوتيرة المتسارعة لجهود التحول الرقمي عبر التوسع في توفير خدماته لكافة فئات المتعاملين من خلال تطبيقات ذكية ومتطورة، وقد تم خلال العام 2016 توفير المزيد من الخدمات عبر منصة الخدمات الالكترونية للمستثمرين، كما تمت إضافة خدمات المنصة الالكترونية للاكتتاب الأولي e-IPO إلى تطبيق الهواتف الذكية."

وأضاف سعادة عيسى كاظم:" في إطار جهودنا لتقديم خدمات متطورة وفعالة لكافة فئات المتعاملين بوجه عام، والشركات المدرجة والمستثمرين على وجه الخصوص، فقد أنجز السوق، وللعام الخامس على التوالي، توزيع الأرباح النقدية للسنة المالية 2015 نيابةً عن الشركات المدرجة، حيث تم توزيع ما مجموعه 10.5 مليار درهم على 223 ألف مستثمر. وقد ارتفع عدد الشركات التي قام السوق بإدارة عملية توزيع الأرباح نيابةً عنها إلى 26 شركة في العام 2016 مقابل 13 شركة في العام 2015."

معيار التحوط، الإضافة الأحدث لجهود تطوير الاقتصاد الإسلامي

وقال سعادة عيسى كاظم:" في إطار جهود سوق دبي المالي الدؤوبة لترسيخ مكانة دبي باعتبارها عاصمة الاقتصاد الإسلامي عالمياً، وفق مبادرة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، وحاكم دبي، رعاه الله، وبهدف توفير الأطر الداعمة لتطور قطاع أسواق رأس المال الإسلامية، فقد طرح السوق مسودة "معيار التحوط من مخاطر الاستثمار والتمويل"، للتشاور. ويعد هذا المعيار المتكامل والأول من نوعه في هذا المجال، كما أنه بمثابة الحلقة الأحدث في سلسلة معايير سوق دبي المالي جنباً إلى جنب مع معيار الأسهم الصادر في العام 2007 ومعيار الصكوك الصادر في العام 2014. وتعكس هذه الخطوة المهمة الدور الفعال لسوق دبي المالي في توفير الأطر المعيارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية باعتباره أول سوق مال متوافق مع الشريعة على المستوى العالمي منذ العام 2007."

تسارع وتيرة جهود الاستدامة

وأشار سعادة عيسى كاظم في الختام إلى أن سوق دبي المالي عزز من مكانته الرائدة في صدارة أسواق المال الإقليمية على صعيد مواكبة التطورات العالمية فيما يتعلق بجهود الاستدامة، حيث حصل خلال العام 2016 على عضوية مبادرة الأمم المتحدة لأسواق رأس المال المستدامة، والتي تأتي في إطار الجهود العالمية لتحقيق استدامة الأداء والشفافية في قطاع أسواق رأس المال. ويقوم السوق في ضوء هذه الخطوة بتكثيف جهوده وتعاونه مع المؤسسات العالمية المعنية بتنفيذ هذه المبادرة بهدف نشر أفضل ممارسات الاستدامة في قطاع أسواق رأس المال، علماً أن السوق نفذ من قبل عدداً من المبادرات التي أسهمت بصورة كبيرة في الارتقاء بمستويات الشفافية والحوكمة والاستدامة سواء لدى الشركات المدرجة في السوق أو شركة سوق دبي المالي ذاتها باعتبارها شركة مساهمة عامة مدرجة.

-انتهى-

نبذة عن شركة سوق دبي المالي: أصبحت شركة سوق دبي المالي شركة مساهمة عامة بعد عملية طرح 1.6 مليار سهم بقيمة درهم واحد للسهم في اكتتاب أولي بتاريخ 12 نوفمبر 2006، وتمثل النسبة التي طرحت للاكتتاب 20% من إجمالي رأس المال المدفوع للسوق البالغ 8 مليارات درهم. وتمتلك حكومة دبي 80% من رأسمال الشركة بعد طرحها للاكتتاب العام وتمثل الحكومة في هذه الحصة شركة بورصة دبي المحدودة. وتم إدراج شركة سوق دبي المالي في السوق في 7 مارس 2007 برمز تداول ***DFM***"". ويعتبر سوق دبي المالي أول سوق مال متوافق مع الشريعة الإسلامية على المستوى العالمي منذ العام 2007، وهو يعد سوقاً ثانوياً لتداول الأوراق المالية الصادرة عن شركات المساهمة العامة، والسندات التي تصدرها الحكومة الاتحادية، أو أي من الحكومات المحلية والهيئات والمؤسسات العامة في الدولة وكذلك الوحدات الاستثمارية الصادرة عن صناديق الاستثمار المحلية، أو أية أدوات مالية أخرى محلية أو غير محلية يقبلها السوق. وقد تم افتتاح السوق بتاريخ 26 مارس من العام 2000. ***www.dfm.ae***

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:
عاطف فتحي
نائب الرئيس-مدير الإعلام والعلاقات العامة
هاتف :3055334 4 971+
البريد الالكتروني: afathy@dfm.ae